ترحيب دولي بالوساطة السعودية ـ العمانية ومخاوف يمنية من الغدر الحوثي

متابعات

حظيت الوساطة التي تقوم بها المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان، بترحيب دولي وأممي، وسط مخاوف يمنية من الغدر الحوثي المعهود، وتمسك بسلام مبني على المرجعيات الثلاث المتفق عليها محليا وإقليميا ودوليا.

وأجمعت بيانات الترحيب على الدور المحوري الذي تلعبه السعودية كوسيط رئيسي إلى جانب سلطنة عمان، من أجل إنهاء الأزمة اليمنية، في موقف يعزز من قيمة المبادرة التي قدمتها المملكة أواخر مارس ٢٠٢١، والتي تم انعاشها مؤخرا بدعوة وفد حوثي من صنعاء إلى زيارة الرياض.

وقالت الولايات المتحدة الأمريكية، إنها تفخر بتقديم دعمها الدبلوماسي لجهود السلام بالتنسيق مع الأطراف اليمنية والأمم المتحدة، مشيدة بقيادة المملكة العربية السعودية لهذه المبادرة الحالية ولقيادة سلطنة عُمان على دورها المهم.

وقوبلت الزيارة الحوثية الأولى إلى الرياض بتفاؤل حذر في الشارع اليمني، قياسا بالتاريخ الحوثي الأسود إزاء المعاهدات والاتفاقات التي يبرمها سواء برعاية محلية أو إقليمية أو دولية.

واعتبر مراقبون، أن زيارة الوفد الحوثي، تعد اعترافا من المليشيات المدعومة إيرانيا بالمبادرة السعودية، بعد نحو عامين ونصف من رفضها.

تفاصيل ص2

إيجاز

صحيفة اسبوعية تصدر عن شبكة إيجاز الاخبارية

www.ejaznetwork.com | العدد (14) | الأحد 17 سبتمبر 2023م

لقد تعهدنا بألا نعمل فقط على تشارك القرار والتخطيط والتنفيذ على مستوى القمة ولكن أيضا نقل السلطة وتفويضها للمحافظات والمديريات وفقا لأفضل الممارسات والمعايير ذات الصلة

فخامة الرئيس

الدكتور/ رشاد محمد العليمي

رئيس مجلس القيادة الرئاسي

على مدار عامين، ظلت مبادرة المملكة خارطة طريق لكافة التحركات الأممية والدولية الرامية لإنهاء الأزمة اليمنية

المبادرة السعودية.. أرضية صلبة لبناء يمن مستقر

*مليشيا الحوثي ترضخ للمبادرة بعد عامين ونصف من الرفض وتقبل الوساطة السعودية ـ العمانية

*أوامر إيرانية أجبرت الحوثيين سابقا على رفض المبادرة وتبدلت المواقف عودة العلاقات بين الرياض وطهران

* بصمات سعودية بجانب اليمن في كافة المنعطفات الحرجة ابتداء من المبادرة الخليجية 2011 وحتى اليوم

تفاصيل ص 2

الوساطة السعودية والعمانية تحظى بتأييد واسع من قبل الدول الكبرى والأطراف المحلية

ترحيب دولي.. واعتراف حوثي

إيجاز متابعات

قوبلت الوساطة التي تقودها المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان لإحياء عملية السلام في اليمن، بترحيب محلي ودولي واسع، وسط إقرار من مليشيات الحوثي الإرهابية بالدور الذي تلعبه المملكة كوسيط لإنهاء الحرب.

وأعلنت الولايات المتحدة، عن ترحيبها، باستضافة السعودية لوفد من الحوثيين في الرياض لإجراء محادثات حول السلام في اليمن.

وقال المتحدث باسم الخارجية الامريكية ماثيو ميلر، ان واشنطن تدعم المناقشات لإعادة تنشيط العملية السياسية تحت رعاية الأمم المتحدة لوضع حد للصراع.

واشار ميلر الى ان هذه المحادثات تأتي في أعقاب زيارة قام بها مسؤولون أمريكيون كبار إلى المملكة العربية السعودية وعمان والإمارات العربية المتحدة الأسبوع الماضي للتشاور مع الشركاء الإقليميين والأطراف اليمنية حول مسار عملي نحو السلام.

واعرب عن تطلع واشنطن للمملكة العربية السعودية وعمان وجميع الأطراف المعنية بالنجاح في هذه الزيارة المهمة و العودة إلى عملية السلام التي تعكس مجموعة واسعة من الأطراف اليمنية وتطلعاتهم.

لم تكن هذه هي ردة الفعل الأمريكي الوحيدة، حيث رحب مستشار الأمن القومي الأميركي جيك سوليفان، في بيان صادر عنه، بوصول وفد حوثي رفيع المستوى إلى عاصمة المملكة العربية السعودية الرياض، بناء على دعوة وجهتها السعودية امتدادا لمبادرتها التي طرحتها في مارس ٢٠٢١.

وأضاف إن هذه الزيارة تأتي بعد ما يقرب من ١٨ شهرا متتاليا من الهدوء الذي بدأ بعد دخول الهدنة التي توسطت فيها الأمم المتحدة حيز التنفيذ لأول مرة في الثاني من شهر نيسان/ أبريل ٢٠٢٢.

وأشار المستشار الأميركي إلى أن الرئيس بايدن ومنذ الأسابيع الأولى له في منصبه، جعل من تخفيف التصعيد وإنهاء الحرب في اليمن أحد أهم أولوياته في السياسة الخارجية.

وقال: إن الولايات المتحدة تفخر بتقديم دعمها الدبلوماسي لجهود السلام بالتنسيق مع الأطراف اليمنية والأمم المتحدة، مشيداً بقيادة المملكة العربية السعودية لهذه المبادرة الحالية ولقيادة سلطنة عُمان على دورها المهم.

ودعا المسؤول الأميركي جميع أطراف الصراع في اليمن إلى تعزيز والبناء على فوائد الهدنة التي جلبت قدرا من السلام إلى الشعب اليمني، ووضع حد لهذه الحرب في نهاية المطاف.

محليا، جددت الحكومة اليمنية التأكيد على دعمها لكافة المساعي الاممية والاقليمية والدولية لانعاش عملية السلام.

واكد رئيس الحكومة معين عبدالملك خلال ترأسه اجتماعا لمجلس الوزراء، الخميس الماضي، ان الزخم الدبلوماسي المتصاعد حاليا يضع جماعة الحوثي مجددا امام استحقاقات السلام القائم على انهاء الانقلاب واستعادة الدولة والحقوق والديموقراطية وإنهاء المعاناة الإنسانية التي تسببت بها».

قال ان حكومته ترحب بجهود السلام، لكنها وتدرك في الوقت نفسه مدى كذب وخداع ومراوغة جماعة الحوثي التي وصفها ب» الارهابية».

وجدد عبدالملك تمسك حكومته بنهج «السلام الشامل والمستدام المبني على مرجعيات الحل السياسي المتفق عليها».

المجلس الانتقالي الجنوبي رحب هو الآخر، بالمبادرة السعودية، وثمن في بيان حرص وجهود دول التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية تجاه إحلال السلام الدائم، وتثبيت الاستقرار في الجنوب واليمن.

في السياق، أكدت ٩٨ منظمة إغاثية دولية ومحلية أن اليمن يقف أمام الفرصة التاريخية للتحول نحو السلام الدائم، وقالت إن المجتمع الإنساني ملتزم بدعم هذا التحول.

ووجهت المنظمات بياناً موقعاً حول الوضع الإنساني والتمويل في اليمن، إلى اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقال البيان إنه ومع الأمل في السلام، هناك زخم قوي للاستثمار في إيجاد حلول دائمة للنزوح، وأن ذلك أمر إيجابي يفرض على المجتمع الدولي أن يعمل على دعم اليمنيين لإيجاد بدائل للنزوح.

وفيما يتعلق بنقص التمويل خلال العام الحالي، حذرت المنظمات من أن ذلك سوف يؤثر سلباً على مساحة المجتمع المدني المزدهرة والنشطة وقدرته على العمل. مؤكدة أن زيادة التمويل الجيد لمنظمات المجتمع المدني اليمنية، بما في ذلك المنظمات التي تقودها النساء، سيضمن تحسين التواصل مع المجتمعات المحلية وسيكون خطوة إيجابية نحو الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمحلية.

ونبهت المنظمات الأممية والدولية والمحلية إلى أن اقتصاد البلاد تعرض للدمار، وأن التحديات المستمرة المتعلقة بالوقود والعملات الضعيفة والمتناقضة والسياسات المالية والتضخم المستمر، تؤثر على قدرة السكان على شراء السلع والخدمات الأساسية، مما يدفعهم إلى اللجوء إلى استراتيجيات التكيف السلبية التي لا رجعة فيها.

قطع للشوارع الرئيسية وجبايات متواصلة وترهيب ضد الموظفين

منغصات حوثية في صنعاء

تواصل المليشيات الحوثية تنغيص حياة المواطنين في العاصمة صنعاء بشكل مزدوج، وخلافا للتجويع المنهج وفرض المزيد من الجبايات وترهيب الموظفين المدنيين، تسببت المناسبات الطائفية التي لا تنقطع بتضييق الخناق على سكان العاصمة وقطع أهم الشوارع الرئيسية.

ومنذ السادس من سبتمبر الجاري، أغلق المليشيات الحوثية ميدان السبعين والطرقات المؤدية إليه بشكل كامل، بعد قرارها بتخصيص الميدان وملعب الثورة، ساحات رئيسية لإقامة الاحتفالات بالمولد النبوي.

إيجاز متابعات

وتسبب هذا الإغلاق، بحالة ازدحام وشلل في حركة المرور، حيث منع الطلاب والموظفين والعمال من الوصول إلى مدارسهم وجامعاتهم ومقار أعمالهم، وبُرّر ذلك في البداية بأن الإغلاق بسبب أعمال إنشائية، مطالبين المواطنين باستخدام الطرق البديلة.

وكثفت الجماعة من إجراءاتها الأمنية التي زادت من الزحام والاختناق المروري، حيث نشرت نقاطاً وحواجز تفتيش في غالبية شوارع العاصمة والمدن الرئيسية، خصوصاً بالقرب من الساحات المخصصة للاحتفالات.

ونقلت صحيفة الشرق الأوسط»، فإن الجماعة كلفت مشرفيها تولي مهام الجباية من سكان وأهالي أحياء العاصمة، صنعاء، ومختلف المناطق والمدن لصالح الاحتفال، من خلال مظاريف فارغة كُتب على كل منها اسم رب العائلة المكلف دفع الجبايات، إلى جانب رقم مسلسل، من أجل حصر المتخلفين عن الدفع في تلك المظاريف.

وألزمت الجماعة الحوثية، المدعومة من إيران، مسؤولي الأحياء، بالتعاون مع المشرفين لحشد أهالي الأحياء إلى فعاليات احتفالية بالمولد النبوي في ميدان السبعين وملعب الثورة خلال الأيام والأسابيع التي تسبق ذكرى المولد، إلى جانب اجتماعات في المساجد بعد الصلاة؛ للتنسيق لتلك الفعاليات وإبلاغ المصلين بحضورها.

ولم يكن الطلاب الجامعيون وحدهم المتضررون من إغلاق الشوارع في العاصمة صنعاء؛ إذ أجبرت هذه الاحتفالات سائقي السيارات الخاصة ومركبات الأجرة والنقل على تغيير مساراتهم إلى مناطق وشوارع بعيدة من ميدان السبعين، ما أدى إلى اتساع رقعة الزحام وامتدادها إلى غالبية شوارع العاصمة طوال ساعات النهار والليل.

وتقول مصادر محلية، إن الميليشيات عمّمت على ملاك المحال والمولات التجارية والمطاعم الكبرى في صنعاء، توجيهات بتلوين الأبواب والأرصفة بالطلاء الأخضر، وتعليق ونشر الزينات باللون نفسه، الذي تستخدمه للاحتفال بالمولد النبوي منذ انقلابها، وتوعدت من يتخلف عن ذلك بالغرامات وإجراءات عقابية أخرى.

ويعد الاحتفال بـ»المولد النبوي» أحد أهم مظاهر هيمنة الميليشيات الحوثية على المناطق الواقعة تحت سيطرتها، حيث تستخدمه للاستعراض السياسي، وحشد أنصارها إليه، وإجبار السكان على المشاركة فيه بالترغيب والترهيب.

كما يعد هذا الاحتفال أحد أهم مصادر الجباية وجمع الموارد لصالح الجماعة، من خلال إجبار مختلف شرائح السكان على التبرع له، ومصادرة أموال المؤسسات الحكومية لصالحه.

وخلال الأسابيع الماضية ألزمت الجماعة الحوثية أكبر البيوت التجارية، بالتبرع بمليارات الريالات اليمنية لصالح الاحتفال بالمولد النبوي، في حين يتهكم السكان، كل بطريقته، من تحويل مظاهر الحياة وصبغها باللون الأخضر الفاقع، الذي يقولون إنه يسبب لهم الإزعاج البصري والاكتئاب.

في السياق ذاته، أطلقت الميليشيات الحوثية باليمن حملة في العاصمة صنعاء بهدف جمع معلومات تفصيلية عن السكان، عبر مسؤولي الأحياء التابعين لها، في خطوة وصفت بـ«الاستخبارية»؛ حيث تكثف الجماعة أعمال التجسس ورصد المعارضين لها، وإحصاء الأملاك والعقارات بغرض الجباية.

وذكرت صحيفة «الشرق الأوسط»، أن البيانات التي تجمعها الجماعة الحوثية تشمل أسماء الأشخاص وأرقام الهواتف والمنطقة المنحدرين منها وطبيعة السكن في صنعاء بالملك أم بالإيجار، إلى جانب رصد دقيق لممتلكات السكان من العمارات والعقارات والمحال التجارية والمقتنيات الخاصة، بما في ذلك المجوهرات والأسلحة الشخصية والجنابي الثمينة (الخناجر).

وضمن التوجه الجديد للجماعة لشن حملة جباية جديدة بحق اليمنيين في صنعاء وبقية مناطق سيطرتها، دعماً لاحتفالاتها السياسية والطائفية في ذكرى «المولد النبوي» وذكرى انقلابها، قالت المصادر إن الميليشيات شكلت لجاناً تحت اسم «مجتمعية» في نحو ١٠ مديريات في صنعاء، لتولي مهام النزول الميداني لجمع البيانات والمعلومات التفصيلية عن السكان وممتلكاتهم وحصرها، ثم رفعها كاملة إلى مشرفي المناطق.

اللجان الحوثية -حسب المصادر- بمعيتها نماذج من استمارات حصر السكان وجمع بياناتهم التفصيلية، بما في ذلك المعلومات الشخصية الدقيقة عن كل أسرة ومعيلها ومسقط رأسها وحجم ممتلكاتها، وأخرى على صلة بالمنازل والعمارات التي يوجد فيها أكثر من شقة سكنية؛ حيث تطلب من ملاكها الإفصاح عن معلومات شاملة عنها وعن الساكنين فيها.

السكان في صنعاء وصفوا نشاط الجماعة الحوثية في الأحياء بـ«الاستخباري»؛ حيث يبدي «عبد الله. ع» الساكن في الحي السياسي بصنعاء قلقه البالغ عقب زيارة لجنة حوثية إلى منزله، طالبة منه معلومات شخصية عنه وأفراد عائلته وممتلكاتهم، وأخرى تتعلق بجيرانه وغيرهم من القاطنين في الحي ذاته الواقع بنطاق مديرية الوحدة في صنعاء.

وبينما تزعم الميليشيات الحوثية أن ذلك التحرك من أجل توفير المساعدات اللازمة للمواطنين والأسر في صنعاء، ولحمايتهم وتأمين ممتلكاتهم، يؤكد مصدر مقرب من دائرة حكم الجماعة في صنعاء لـ«الشرق الأوسط»، أن الهدف من وراء هذه الخطوة هو القيام بعملية فرز جديدة على أساس مناطقي في العاصمة صنعاء وضواحيها، وكذا تشديد الرقابة على السكان ورصد تحركاتهم، خشية اندلاع أي انتفاضة.

المصدر كشف أيضاً أن الجماعة تسعى لتنفيذ حملة تجنيد إجبارية؛ حيث تستبق ذلك بالقيام بعملية جمع معلومات تفصيلية عن عدد الذكور في سن الشباب، في أحياء ومناطق صنعاء وضواحيها، لإرغامهم على الالتحاق بمعسكرات التدريب، أو إلزام أسرهم بدفع مبالغ فدية لتجنيد آخرين من الأرياف.

مصادر أخرى رجحت أن الجماعة الحوثية تسعى من وراء ذلك إلى فرض إتاوات جديدة على مختلف الشرائح المجتمعية في العاصمة، في مقدمتهم مالكو المنازل والعمارات، عبر فرض جبايات تحت أسماء الضرائب والزكاة وتمويل ودعم المناسبات والمجهود الحربي للجماعة.

ويأتي التحرك الانقلابي متوازياً مع استمرار الجماعة في البحث عن أي وسيلة تمكنها من الحصول على الأموال، وهو ما أوصل كبار قياداتها ومشرفيها للثراء الفاحش؛ حيث تمكنوا من امتلاك العقارات والشركات في العاصمة المختطفة صنعاء، وغيرها من المناطق الأخرى الخاضعة تحت قبضتهم.

لم تكن المبادرة التي قدمتها المملكة هي الأولى من نوعها، حيث كانت البصمات السعودية حاضرة في كل المنعطفات التي مرت بها اليمن لمنع انزلاق الأوضاع نحو الحرب منذ المبادرة الخليجية وحتى اليوم

المبادرة السعودية بشأن اليمن.. مفتاح الحل الأمثل

بعد عامين ونصف من التعنت واستخدام كافة وسائل الابتزاز والسلوك الإرهابي، اقتنعت مليشيات الحوثي الانقلابية أن المبادرة التي طرحتها المملكة العربية السعودية أواخر مارس 2021، هي المفتاح الوحيد لإحلال السلام في اليمن، وأنه لا سبيل أمامها سوى التقاطه.
واشتملت مبادرة السلام السعودي على عدة بنود، على رأسها وقف شامل لإطلاق النار تحت رقابة أممية وتخفيف قيود شحنات الوقود المتجهة إلى ميناء الحديدة، وفتح مطار صنعاء بإشراف من التحالف والأمم المتحدة واستئناف العملية السياسية.

إيجاز تقرير خاص

وعلى الرغم من الرفض الحوثي، إلا أن المبادرة السعودية كانت هي الأرضية الصلبة التي تم البناء عليها دوليا و أمميا في كافة مشاورات الملف اليمني، وقاعدة أساسية للهدنة الإنسانية التي لا زالت سارية منذ ١ إبريل ٢٠٢٢.

وضمنت المبادرة السعودية عدد من البنود التي كانت تتمناها المليشيات الحوثية، وخصوصا فيما يتعلق بوقف إطلاق النار وعودة عمل ميناء الحديدة إلى كامل طاقته الاستيعابية، لكن حلفاء إيران كانوا دائما ما يلجأون إلى ممارسة الابتزاز للحصول على مكاسب أكبر، فضلا عن شروط إيرانية أجبرتهم حينذاك على الرفض.

أداة تُدار من طهران

وجهت المملكة العربية السعودية للحوثيين دعوات مختلفة لزيارة الرياض والانخراط في عملية سياسية وكان آخرها من وزير الخارجية السعودي، فيصل بن فرحان، للمشاركة في المشاورات اليمنية اليمنية التي انعقدت في الرياض إبريل من العام الماضي، لكن المليشيات كنت دائما ما تتعنت وتفرض شروطا غير منطقية لا تخدم السلام، وفقا لوزير الإعلام اليمني، معمر الإرياني.
وقال الإرياني في تصريحات صحفية، السبت، إن الجديد ، هو أن ايران «كانت تمنع مليشيا الحوثي من الذهاب إلى المملكة، الأمر الذي تغير بعد توقيع الاتفاق «السعودي _ الايراني» وتوجيه ايران لهم بالذهاب».
واعتبر الإرياني، أن زيارة الوفد الحوثي إلى الرياض أواخر الأسبوع الماضي رفقة الوسطاء العمانيين « لم تكن مفاجأة، بل تأكيد اضافي أنها مجرد أداة لا تملك القرار وتُدار بالريموت كنترول من طهران».

وأكد الإرياني، أن المعرقل لصرف مرتبات موظفي الدولة طوال السنوات الماضية هي مليشيا الحوثي، وأن الحكومة الشرعية حملت ملف المرتبات منذ اللحظة الاولى، وكانت هي الساعية والمبادرة والباذلة للجهد، والتي وقعت والتزمت بكل الاتفاقات.
ولفت، إلى أن مليشيا الحوثي في المقابل، هي من أوقفت الرواتب بدءا بنهبها الخزينة العامة والاحتياطي النقدي، وتعطيلها كل الجهود التي بذلتها الحكومة لإعادة انتظام صرفها بفرضها الانقسام النقدي، وتعطيلها الاتفاقات والمبادرات ومنها اتفاق ستوكهولم بخصوص المرتبات، وانتهاء بالهدنة الإنسانية برعاية الأمم المتحدة

انتصار للشعب اليمني وللحكومة

، وفقا للوزير الإرياني، فإن تحقيق أي تقدم في مشاورات الرياض التي ترعاها السعودية وسلطنة عمان، وفي المقدمة إعادة صرف مرتبات موظفي الدولة في مناطق سيطرة مليشيا الحوثي، هو انتصار للشعب اليمني وللحكومة ونهجها الثابت والدائم والراسخ بالالتزام بنهج الحوار والحل السلمي للأزمة، والتعاطي الايجابي مع كافة الجهود والمبادرات الهادفة لانهاء الحرب واحلال السلام وتحسين الاوضاع الانسانية والمعيشية.
وأشار إلى أن تحقق ذلك، يأتي انطلاقا من مسئوليتها الدستورية والقانونية، والتزامها تجاه كل أبناء الشعب اليمني، وحرصها على حقن دمائهم، وتجنيبهم ويلات الحرب والدمار، مقابل محاولات إطالة أمد الأزمة والاتجار من الحرب

بصمات في كل المنعطفات

لم تكن المبادرة السعودية التي قدمتها السعودية هي الأولى من نوعها التي قدمها الأشقاء في سبيل استقرار اليمن، حيث كانت بصماتهم حاضرة في كل المنعطفات التي مرت بها بلادنا لمنع انزلاق الأوضاع نحو الحرب.
وكانت البداية من المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة ٢٠١١، ورعاية السعودية لجولات الحوار بين الحكومة ومليشيا الحوثي، وصولا لاتفاق السلم والشراكة، ثم جولات الحوار تحت إشراف الأمم المتحدة، واعلانها مبادرة لإنهاء الأزمة في اليمن والوصول لحل سياسي شامل العام ٢٠٢١، ودعمها مبادرة مجلس التعاون الخليجي في مارس ٢٠٢٢ لوقف إطلاق النار وجلوس جميع الأطراف بما فيها الحوثي على طاولة المشاورات.

وكانت المبادرة السعودية التي طرحتها المملكة اتساقا مع نهجها الداعي للحل السياسي والحرص على استقرار المنطقة، هي الحل المنشود لكافة الأطراف، والسبيل الأفضل لرفع المعاناة الإنسانية التي تسببت فيها المليشيات الانقلابية.

ونجحت الضغوط الإيرانية والعمانية في إجبار المليشيات الحوثية على القبول بالمبادرة السعودية، رغم أن رفضها الطويل لقرابة عامين ونصف، جعل المليشيا تظهر أمام المجتمع الدولي كطرف معرقل للسلام.

وفقا لخبراء، ارتكزت المبادرة السعودية على عدة منطلقات ومقاصد سياسية واستراتيجية وإنسانية تعكس ثوابت السياسة السعودية إزاء الأزمة اليمنية واستراتيجية المملكة الرامية لضمان والحفاظ على الأمن القومي العربي والتصدي للتدخلات الإقليمية المزعزعة للاستقرار.

وجددت السعودية، التأكيد خلال المبادرة على رفضها التام للتدخلات الإيرانية في المنطقة واليمن، مع التأكيد على أن طهران هي السبب الرئيسي في إطالة أمد الأزمة اليمنية بدعمها لميليشيات الحوثيين عبر تهريب الصواريخ والأسلحة وتطويرها وتزويدهم بالخبراء، وخرقها لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.
وعلى مدار العامين الماضيين، قدمت المبادرة السعودية دعما لجهود المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى اليمن، هانس غروندبرغ، والمبعوث الأمريكي تيموثي ليندركينغ والدور الإيجابي لسلطنة عمان، ودفع جهود التوصل لحل سياسي للأزمة برعاية الأمم المتحدة.
بالإضافة إلى ذلك، ظهر البعد الإنساني بوضوح في المبادرة، حيث تهدف بنودها إلى التخفيف من معاناة اليمنيين، وتأسيس الانتقال إلى مرحلة جديدة لتنمية وتحسين معيشة الشعب اليمني.

ومن شأن تنفيذ كافة الملفات الإنسانية، الانتقال إلى آفاق جديدة، وبدء مشاورات الحل السياسي الشامل، وفقا للمرجعيات المعترف بها دوليا، وعلى رأسها قرار مجلس الأمن الدولي ٢٢١٦، والمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ومخرجات الحوار الوطني اليمني الشامل.

ويؤكد مراقبون، أن المبادرة السعودية، بما تضمنته من النص على تنفيذها تحت إشراف الأمم المتحدة، تضع أساسًا متينًا لمراقبة دولية للالتزام بالتهدئة التامة في جميع الجبهات وعلى كافة الأصعدة، والتي تعد متطلبًا أساسيًا لبدء المسار السياسي التفاوضي للتسوية السلمية للأزمة اليمنية.

واقترنت المبادرة، الرامية إلى وقف إطلاق النار وتمهيد الطريق أمام التسوية السياسية في اليمن، أيضًا بالتأكيد على حق المملكة الكامل في الدفاع عن أراضيها ومواطنيها والمقيمين بها من الهجمات الممنهجة التي تقوم بها الميليشيات الحوثية المدعومة من إيران ضد الأعيان المدنية والمنشآت الحيوية، التي لا تستهدف المقدرات الوطنية للمملكة فقط، بل عصب الاقتصاد العالمي وإمداداته وأمن الطاقة العالمي والممرات المائية الدولية، لا سيما منطقة مضيق باب المندب والبحر الأحمر.

وتمنح الزيارة الأولى للحوثيين إلى الرياض منذ بدء الحرب، فرصة جديدة للعودة إلى الحاضنة الوطنية كمكون سياسي، رغم المخاوف الكبيرة في الشارع اليمني من خداع ومراوغة الميليشيات المعهود.

البرلمان : خيارات السلام لن تكون إلا من خلال المرجعيات الثلاث

قال مجلس النواب المعترف به دوليا، إن «الوصول إلى السلام يتطلب نوايا صادقة وعملاً جاداً من أجل استعادة الدولة وحقن دماء الشعب اليمني، «وهو ما لم يظهر من جانب المليشيات الحوثية التي تمارس حتى اللحظة جرائمها الممنهجة ضد الشعب اليمني وتصادر الحقوق والحريات وتحاول فرض ثقافة دخيلة على شعبنا اليمني» حسب الخبر المنشور على الموقع الرسمي للمجلس.
وفي اجتماع عقدته هيئة رئاسة مجلس النواب ورؤساء الكتل البرلمانية، الجمعة الماضي، ذكر الموقع أن الاجتماع «وقف أمام مجريات الأحداث الأخيرة وعلى راسها وصول وفد مليشيا الحوثي إلى الرياض، ومناقشة جهود الأشقاء في المملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان الهادفة لدفع ميليشيا الحوثي نحو التعاطي الجاد مع دعوات السلام، وتخفيف المعاناة الانسانية عن الشعب اليمني».
وأكد الاجتماع أن اليمنيين يرون أن «خيارات السلام لن تكون إلا من خلال المرجعيات المتفق عليها، المتمثلة في المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني وقرارات مجلس الأمن الدولي وخاصة القرار رقم ٢٢١٦، وأن أي حلول تتناقض مع هذه المرجعيات لن تكون مقبولة شعبياً ورسمياً».
ودعت هيئة رئاسة مجلس النواب ورؤساء الكتل البرلمانية، مجلس القيادة وكافة القوى السياسية والحكومة إلى «رص الصفوف ودراسة كل الخيارات بدءً بخيار السلام وانتهاءً بخيار استعادة الدولة بكل الوسائل الممكنة».
وعبر المجتمعون عن تقديرهم لكل مايبذله الأشقاء في السعودية «من مبادرات في سبيل تحقيق السلام، ووقفهم الى جانب الشعب اليمني وما يقدمونه من دعم في مختلف المجالات»، كما عبروا عن تقديرهم «للجهود العمانية»، آملين أن يشكل ذلك «قوة ضغط ودفع من أجل العملية السلمية إحلال الأمن والاستقرار في البلاد».

إيجاز

الأخيرة

الأحد 2 ربيع الأول 1445 هـ 17 سبتمبر 2023م

انخفاض النزوح الداخلي بنسبة 70 ٪

كشف تقرير حكومي حديث، أن حالات النزوح الداخلي في اليمن شهدت في أغسطس ٢٠٢٣ انخفاضاً كبيراً وبما نسبته ٧٠٪ عن الشهر السابق له.

وقالت الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين في اليمن (EX.U.IDPs) في تقريرها الشهري الأخير حول «تتبع النزوح والمغادرة»، إنها: «رصدت نزوح ٣٥٥ أسرة مؤلفة من ١,٦٩٣ شخصاً، خلال الفترة بين ١ و٣١ أغسطس ٢٠٢٣؛ منها ٢٤٩ أسرة (١,٢٣٣ شخصاً) نزحت لأول مرة، و١٠٦ أسر (٤٦٠ شخصاً) نزحت للمرة الثانية».

وبحسب التقرير، فإن مستوى النزوح في أغسطس الماضي تراجع بنسبة حوالي ٧٠٪ مقارنة بشهر يوليو من ذات العام الذي سجل نزوح ٦٠٣ أسر (٣,٤٧٨ شخصا)، منها ٤٧٧ أسرة نزحت لأول مرة، و١٢٦ أسرة نزحت نزوحاً ثانياً.

وأضاف التقرير أن أغلب الأسر التي تم رصدها في أغسطس الماضي نزحت من محافظة الحديدة بنسبة ٤٤٪، ثم من محافظة تعز بنسبة ٢٧٪، ومن محافظة أبين ومأرب بنسبة ١٠٪ بينما تراوح النزوح بين (٢ - ١)٪ في كل من محافظات البيضاء وإب ولحج والضالع.

وأوضحت الوحدة التنفيذية أنها رصدت في أغسطس الماضي مغادرة ١٦ أسرة تتكون من ٧٨ شخصاً مناطق نزوحها الحالية، وذلك بواقع ٥ أسر في كل من محافظتي عدن وأبين و٤ أسر في محافظة الحديدة وأسرتين في محافظة لحج.

كما تتبعت الوحدة التنفيذية عودة ٥٦ أسرة تتألف من ٢٥٣ شخصاً، إلى موطنها الأصلي خلال شهر أغسطس، كانت أغلبها في الحديدة بعدد ٤٨ أسرة، و٥ أسر في تعز وأسرتان في الضالع وأسرة واحدة في حجة.

قتلى ودمار عشرات المنازل في صواعق رعدية وسيول بالحديدة

أكدت مصادر طبية ومحلية، أمس السبت، مصرع سبع نساء ورجل بسبب صواعق رعدية وسيول أدت كذلك إلى تدمير عشرات المنازل، في محافظة الحديدة، غربي اليمن.

وقال الطبيب حمزة سعيد الذي يعمل في مستشفى مديرية اللحية في محافظة الحديدة المطلة على البحر الأحمر «لقيت ست نساء ورجل حتفهم، وأصيب ثلاثة بجروح، جراء صواعق رعدية في مديرتي اللحية والزهرة».

وتحدثت مصادر إعلامية، عن وفاة أسرة مكونة من أربع نساء بينهن فتاتان جراء صاعقة رعدية ضربت منزل المواطن محمد علي حداد في دير السليماني بمديرية اللحية».وأشارت كذلك إلى «وفاة المواطن محمد يحيى زبل وزوجته وشقيقته نتيجة صاعقة ضربت منزلهم في منطقة بني زبل بمديرية الزهرة، أدت أيضا إلى إصابة ثلاثة أشخاص من الأسرة بجروح طفيفة وتم إسعافهم للمستشفى».

وفي مديرية حيس، تسببت سيول بجرف عشرات المنازل، حسبما أفاد مسؤول محلي، كشف أيضا أن سيول الجمعة الماضية، تسببت بمقتل امرأة.

قيادات حوثية تنهب شركة «يمن دجيتال ميديا» في صنعاء

أقدمت قيادات حوثية على نهب شركة «يمن دجيتال ميديا» المتواجدة في صنعاء الواقعة تحت سيطرة مليشيا الحوثي الإرهابية.

وقال مالك الشركة، طه المعمري، على حسابه في منصة فيسبوك، إن المدعو «سام محمد عبد الخالق القاضي» والمدعو «مختار محمد علي الشرفي»، أقدما على مصادرة شركة «يمن ديجيتال ميديا»، ونهب ختم الشركة والسجل التجاري والأوراق الرسمية للشركة وبصيرة الأرض وبصيرة البيت الخاصتان به.

ووجه المعمري تنبيها للبنوك التجارية والحكومية، وشركات الاتصالات، الوزارات ، القطاع التجاري، في صنعاء، عن عدم تحمله أي مسؤولية أمام أي «قروض أو رهن أو بيع أو معاملات تجارية أو ضمانات تجارية باسمي تحت مسمى (يمن ديجيتال ميديا) المنهوبة والمحجوز عليها من قبل الحجز القضائي أو بصائر بيته في حي شيراتون وأرض في حي النهضة».

توزيع شتلاتٍ الباباي لـ 35 مزارعاً مهريا

دشن مكتب الزراعة والري بمديرية الغيضة بمحافظة المهرة، أمس السبت، توزيع شتلات الباباي، لـ ٣٥ مزارعا في المديرية.

ويأتي تدشين المشروع ضمن خطط مكتب الزراعة، لتشجيع المزارعين وإدخال محاصيل الفاكهة المحسّنة لتحسين الإنتاج وتنوع المحاصيل الزراعية، وفقا لوكالة سبأ.

5 مراكز لإيواء المهاجرين الأفارقة وإخراجهم من عدن

قالت مصادر إعلامية، أمس السبت، ان لجنة رئاسية بالتنسيق مع قيادات السلطة المحلية بدأت في العاصمة عدن ومحافظتي لحج وأبين ترتيبات لإقامة مراكز خاصة لإيواء واستقبال المهاجرين غير الشرعيين القادمين من القرن الإفريقي.

وتأتي هذه الخطوة بالتنسيق مع منظمة الهجرة الدولية؛ حيث تم الاتفاق على أن تقوم المنظمة بإنشاء مركز للإيواء وه مراكز استقبال للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من دول إفريقيا خارج العاصمة عدن في مناطق: «رأس عمران، وشقرة، وخور عميرة، وأحور».

وأوضح مستشار محافظ العاصمة عدن، رئيس مكتب تنسيق وتسهيل حركة المنافذ، المستشار أحمد عبد الله الوالي، أنه تم تشكيل لجنة للعمل على إقامة مركز إيواء، وخمسة مراكز لاستقبال المهاجرين غير الشرعيين، خارج العاصمة عدن، مشيرًا إلى أنه تم الاتفاق على تحديد موقع الإيواء، خلال مدة أقصاها أسبوعان.

وأشار الوالي إلى أنه بدأت عملية إخراج المهاجرين غير الشرعيين من العاصمة عدن؛ وتم ترحيل أول دفعة تضم (٥٩) مهاجرًا أثيوبيًا عبر مطار عدن الدولي. لافتًا إلى أن هناك توجيهات عليا بعدم السماح بدخول أية مهاجرين جدد إلى العاصمة عدن.

ونفى المسؤول المحلي في عدن صحة الادعاءات والمعلومات المغلوطة التي نقلتها منظمة الهجرة الدولية بشأن عمليات اعتقالات وأعمال تعسفية تعرض لها المهاجرون غير الشرعيين في العاصمة خلال الأيام الماضية. موضحًا أن السلطة المحلية في العاصمة عدن اتفقت مع ذات المنظمة الدولية التي وجهت اتهامات للأجهزة الأمنية على آلية معينة تعيد المهاجرين غير الشرعيين إلى ديارهم.

وكانت الأجهزة الأمنية في عدن تدخلت قبل أيام لفض اشتباكات عنيفة اندلعت بين فصيلين من المهاجرين الأفارقة بعد تمدد المواجهات في عدد من المديريات، وتعاملت الأجهزة الأمنية – بحسب رئيس مكتب تنسيق وتسهيل حركة المنافذ أحمد الوالي- مع الحادثة بمسؤولية مطلقة، ووفقًا لمبادئ حقوق الإنسان، وحرصها على حماية المدنيين الذين تضرروا من تلك المواجهات البينية في صفوف المهاجرين غير الشرعيين.

وأكد الوالي أن ما شهدته العاصمة عدن من تصادم بين فصيلين من المهاجرين الأفارقة، يُعد مؤشرًا واضحًا على عمق مشكلة الهجرة غير الشرعية وخطورتها على الأمن والاستقرار، الأمر الذي استدعى اتخاذ قرارات وإجراءات لحلها.

الأمطار تتسبب في عودة مبكرة للجراد الصحراوي

توقعت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO) عودة مبكرة للجراد الصحراوي على طول الشريط الساحلي لليمن بفعل استمرار هطول الأمطار حتى أواخر سبتمبر الجاري.

وبحسب نشرة الإنذار المبكر للأرصاد الجوية الزراعية والصادرة عن «الفاو»، فإن استمرار هطول الأمطار الخفيفة والمتوسطة حتى أواخر سبتمبر الجاري «من المتوقع أن تشجع على عودة ظهور الجراد الصحراوي في مناطق التكاثر الشتوي في وقت أبكر من المعتاد عبر سواحل البحر الأحمر وخليج عدن».

وأضافت النشرة أنه ونتيجة لجفاف الغطاء النباتي في المناطق الداخلية من البلاد، فإن الجراد الانفرادي الذي يتجمع عادةً في هذه المناطق، خاصة حول منطقة وادي حضرموت، من المتوقع أن يهاجر نحو سواحل البحر الأحمر وخليج عدن، وفقا لموقع « يمن فيوتشر».

ودعت «الفاو» إلى ضرورة اليقظة ومتابعة المسوحات المستمرة من أجل مراقبة تحرك الجراد الصحراوي على طول الخط الساحلي في البلاد، بدية من المهرة وحتى حجة.